

Distr.
GENERAL

A/52/474
16 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية نزيهة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٤-١ مقدمة - أولاً
٢	٢٤-٥ تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٠ و ١٩٠/٤٩ - ثانياً
٢	١١-٥ ألف - تعزيز القدرات على تقديم المساعدة الانتخابية وتنسيق الأنشطة
٤	١٢-١٨ باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى
٦	١٩-٢٤ جيم - الأنشطة الجارية
٧	٢٥-٣١ ثالثاً - خبرات الأمم المتحدة
٧	٢٥-٢٧ ألف - البعثات الرئيسية للأمم المتحدة
٨	٢٨ باء - تقديم الدعم للمراقبين الدوليين
٨	٢٩-٣٠ جيم - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية
٩	٣١ دال - المتابعة والإبلاغ
٩	٣٢-٣٥ رابعاً - تأملات بصدد النشاط مستقبلاً
١١	 المرفق: حالة طلبات المساعدة الانتخابية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لطلب قدمته الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. والغرض من التقرير هو عرض ما أحرز من تقدم حتى الآن في تنفيذ القرارين ١٩٠/٤٩ و ١٨٥/٥٠، ولا سيما الإفادة عن حالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء التماسا للمساعدة الانتخابية والتحقق من نزاهة الانتخابات، وعن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دعم المنظمة لعملية إقامة الديمقراطية في الدول الأعضاء.

٢ - وتنقسم المعلومات الواردة في هذا التقرير الى ثلاثة فروع: (أ) تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٠/٤٩ و ١٨٥/٥٠؛ (ب) خبرة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية على مدى العامين الماضيين؛ (ج) تأملات بصدد أنشطة المستقبل. وترد في مرفق هذا التقرير تفاصيل إضافية عن مشاريع محددة للمساعدة فيما بين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٣ - فعلى مدى العامين الماضيين ظلت الأمم المتحدة تتلقى أعدادا لا بأس بها من طلبات الدول الأعضاء التي تلتزم المساعدة الانتخابية. ولما كان الكثير من الدول الأعضاء قد تجاوز المرحلة الأولية من الانتخابات التعددية الحزبية الجارية للمرة الأولى، فقد تحول التركيز عن الأحداث المحددة المحيطة بيوم الانتخابات الى تعزيز المؤسسات والعمليات الضرورية للديمقراطيات السليمة. وقبل عامين كان أول تعرف على هذا الاتجاه، وهو الاتجاه الذي أصبح الآن معلنا بصورة متزايدة.

٤ - ولما كانت المساعدة الانتخابية قد اتخذت أبعادا جديدة، فقد شرعت منظمات ومؤسسات إضافية في تقديم مشورتها ودرايتها الفنية. ولذا، ازدادت أهمية التنسيق والتكامل بين أنشطتها. ودأبت الأمم المتحدة في مشاريعها المخصصة للمساعدة على السعي الى التشجيع على بناء القدرات الوطنية، وأخذت احتمالات وضع نظم انتخابية نزيهة مستدامة تتعزز بشكل كبير مع تزايد الشركاء المساهمين في تقديم المساعدة الانتخابية.

ثانيا - تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٠/٤٩ و ١٨٥/٥٠

ألف - تعزيز القدرات على تقديم المساعدة الانتخابية وتنسيق الأنشطة

٥ - عيّن الأمين العام السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ليكون بمثابة منسق الأمم المتحدة المختص بأنشطة المساعدة الانتخابية. وتقدم جميع طلبات المساعدة الانتخابية الى هذا المنسق لاستعراضها. وكما جرت العادة، ينظر المنسق في كل طلب ويشير على الأمين العام بالرد الملائم. والمنسق تساعد في تلك المهمة شعبة المساعدة الانتخابية، المنبثقة عن إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦ - وظلت طلبات المساعدة الانتخابية ترد بمعدل كبير، وأغلبها طلبات مساعدة تقنية. وعلى مدى العامين الماضيين، أرسلت البعثات الانتخابية في سياق عمليتين فقط لحفظ السلام، هما: إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وتؤكد تلك التجربة الاتجاه المعين في التقرير السابق (A/50/736)، الذي أوحى بأن عدد بعثات المراقبة الكبيرة سيقبل بمرور الوقت بينما تزداد الحاجة إلى مشاريع مساعدة تقنية محددة.

٧ - وتوسع التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، واتخذت عدة منظمات ووكالات مبادرات هامة. ومن الشركاء الأوليين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي، ولا سيما شعبة تطوير الإدارة وشؤون الحكم، ببحوث واختبارات رائدة في مجالات محددة بغية استنباط طرائق فعالة لتنفيذ المشاريع الميدانية الكبيرة. ورعى البرنامج الإنمائي نحو ٢٥ حلقة عمل بشأن قضايا الحكم وإقامة الديمقراطية في مناطق مختلفة، واستضاف بالمقر، في تموز/يوليه ١٩٩٧، مؤتمرا دوليا عن الحكم من أجل النمو المستدام والإنصاف. وحضر المؤتمر أكثر من ٢٠٠ شخص من البرلمانيين والعمد ومسؤولي الحكومات الوطنية والحكم المحلي وممثلي منظمات المجتمع المدني والمانحين الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم التقني الهام إلى اللجان الانتخابية الوطنية؛ وأبرز ما في هذا المجال استمرار دعمه للعمليات الانتخابية في هايتي. والأمثلة الدالة على الدعم الدولي المنسق تشمل التعاون الجاري بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وهو التعاون الذي أرسيت أسسه من قبل.

٨ - وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تركيزها، كجزء من جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة المؤسسات العامة والإجراءات الإدارية، على تعزيز القدرة الحكومية على إجراء العمليات الانتخابية، مع التشديد الواضح على الاستدامة وعلى اعتبارات التكاليف. وبالإضافة إلى الدراسة الواسعة النطاق لإدارة وتكاليف الانتخابات، تجرى دراسات بشأن "أفضل الممارسات" في الميدان الانتخابي. وخلال فترة السنتين الماضية، قدمت الإدارة خدماتها الاستشارية ودعمها للمشاريع في أوغندا، والبرازيل، والسلفادور، وسيراليون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا - بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومالي، والمكسيك، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، ونيكاراغوا. وتوفر الخبرة المكتسبة من ذلك أساسا للتعرف على الاستجابات الجديدة الفعالة للاحتياجات المتغيرة. وسوف تتناول الدراسات التحليلية تأثير التكنولوجيات الحديثة وآثارها على السياسات.

٩ - وقدم متطوعو الأمم المتحدة المساعدة الفنية في حالات عسيرة، كان معظمها معقدا. وكان آخرها عمل متطوعي الأمم المتحدة كموظفين ميدانيين أساسيين في المجال الانتخابي لصالح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، حيث قدموا المشورة لسلطات الانتخابات المحلية بشأن الجوانب البالغة الأهمية في العملية الانتخابية. كذلك، أدى متطوعو الأمم المتحدة دورا هاما في مراقبة الانتخابات الليبرية. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم خدمات الخبراء الاستشارية، ولا سيما في مجال التحليل القانوني والمساعدة التشريعية فيما يتعلق بالقوانين الانتخابية وما يتصل بها من تشريعات. كذلك، تقدم هذه المفوضية دعما لجهود التربية الوطنية، وتدريب الموظفين

العامين القائمين بأدوار رئيسية في الانتخابات، وتقدير الاحتياجات. وقد أبدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فعاليته بوصفه وكالة منفذة، وهو يقدم تشكيلة من خدمات الدعم التنظيمي الإداري، بما في ذلك إدارة المشاريع وتدريب موظفي المشاريع وشراء المعدات وإدارة برامج التدريب.

١٠ - وقد تعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع المعهد الانتخابي الاتحادي بالمكسيك على تنظيم انتخابات بشأن حقوق الطفل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ٦ أعوام و ١٢ عاما، كمشروع مواز لمشروع الانتخابات في المكسيك لعام ١٩٩٧ الذي تقوم به شعبة المساعدة الانتخابية بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. وكان هذا المشروع أداة فعالة في التربية الوطنية للأطفال وآبائهم على السواء، ووفر معلومات فريدة للمعلمين المكسيكيين تتصل بقيم التلاميذ واتجاهاتهم في جميع أرجاء البلد. وقد تضيد الخبرة الإيجابية المستفادة من مشروع انتخابات الأطفال في المكسيك في جعلها أساسا للاضطلاع بمشاريع مماثلة في بلدان أخرى.

١١ - وعلى مدى العامين الماضيين، أعدت شعبة المساعدة الانتخابية عدة أدلة ومبادئ توجيهية تقنية وجهازها لتستخدمها منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة وخبرائها الاستشاريون ذوو الصلة؛ وكان من بينها المبادئ التوجيهية المنقحة اللازمة للمساعدة الانتخابية، ودليل للبعثات التي تتطلب التنسيق والدعم من مراقبي الانتخابات الدوليين، ومبادئ توجيهية لإدارة بعثات تقييم الاحتياجات التقنية. ويُعتمد إصدار كتيبات وأدلة أخرى في المستقبل.

باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى

١٢ - تواصل الأمم المتحدة تعزيز التنسيق مع المنظمات الأخرى، وتتخذ عدة مبادرات لتوثيق التعاون في الميدان وفي المقر. ومما يعضد هذه الجهود ما حدث مؤخرا من انتشار المنظمات المهمة بتقديم المساعدة الانتخابية أو الدعم الانتخابي والقادرة على ذلك. وكثيرا ما يسفر التعاون فيما بين هذه المنظمات عن تحسين المساعدة المقدمة الى الحكومات الطالبة وتقليل التكلفة على فرادى مقدمي المساعدة. والأمثلة الواردة أدناه للتدليل على مثل هذا التعاون خلال فترة الإبلاغ الماضية تقدم دليلا ملموسا على المنافع العامة المستمدة من زيادة التشاور والتعاون على الصعيد الدولي.

١٣ - وفي آذار/ مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٧، زودت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بخبراء إضافيين في مجالات التربية الوطنية والتدريب وتحليل نظم المعلومات. وتولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رعاية مراقبي الانتخابات الدوليين. وكان العمل الذي قام به هؤلاء الخبراء ضروريا لفعالية الإدارة الانتقالية، ولا سيما على ضوء تعقد أعمال التحضير للانتخابات والقيود الزمنية الصارمة التي في ظلها نفذت الإدارة الانتقالية ولايتها.

١٤ - وفي ليبيريا، استكمل مراقبو الانتخابات التابعين للأمم المتحدة بمراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. قدمت المساعدة التقنية من الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، الى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تولت تلك المنظمات مراقبة العملية الانتخابية برمتها. وأسفرت مساهمات كل منظمة عن تعزيز المساعدة التقنية، وزيادة تغطية البلد بالمراقبين، وتحسين تقييم العملية بتقاسم المعلومات المتعلقة بالاستعداد للانتخابات وإجرائها. كذلك حظي اشتراك المنظمين الإقليميين، دعماً للعملية الانتخابية في ليبيريا، بالترحيب باعتباره استجابة إقليمية مناسبة. وفي سياق أعم، أجرت منظمة الوحدة الأفريقية مناقشات مع الأمم المتحدة بغية تعزيز التعاون على إدارة بعثات محددة وتقاسم المعلومات وتحديد الخبراء.

١٥ - وتواصلت في المكسيك في أوائل عام ١٩٩٧ شراكة مبتكرة، تعاونت فيها شعبة المساعدة الانتخابية والبرنامج الإنمائي مع المعهد الانتخابي الاتحادي في المكسيك والجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، على تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن جوانب مراقبة الانتخابات. وآخر مراحل هذا المشروع هي وضع دليل تفاعلي (على أساس قرص مدمج بذاكرة للقراءة فقط) لمراقبة الانتخابات. وقد صمم الدليل بحيث يساعد أفرقة مراقبي الانتخابات المحليين والدوليين على الصعيد العالمي في مجال تخطيط وتنفيذ أنشطة المراقبة. وعقدت في المكسيك في الفترة من ١٤ الى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ حلقة عمل دولية عن منهجية مراقبة الانتخابات، ناقش فيها الشركاء القائمون بالمشروع التصميم الأساسي للدليل المقترح ومحتواه.

١٦ - وفي المقر، وقّعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتفاقاً مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لإجراء دراسة مشتركة عن إدارة الانتخابات وتكلفتها. ويستهدف المشروع جمع وتوفير معلومات عملية عن تنظيم الانتخابات وإجرائها يمكن أن يرجع اليها القائمون على إدارة الانتخابات في جميع أنحاء العالم. وأحد العناصر المهمة في هذا المشروع هو إنتاج "دائرة معارف" شاملة ميسرة للمستعملين بشأن إدارة الانتخابات، يمكن أن يرجع اليها مديرو الانتخابات. ومن المواضيع التي ستعالج في هذا الصدد: الأطر التشريعية، وتعيين الحدود، وتسجيل الناخبين، وعد الأصوات، وتنظيم الأحزاب والمرشحين. وهذه المسائل وغيرها ستغطى بموجز لـ "الممارسات السليمة" التي سيتم تجميعها، وبمناقشة للأطر و/أو الإجراءات البديلة التي يمكن استعمالها أو تكييفها على الوجه الفعال للتنفيذ في البلدان الأخرى. وقد أنجزت بالفعل دراسة تجريبية، وشرعت كل من المنظمات الشريكة الثلاث في تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بمسؤوليتها. وتوجد قيد المناقشة حالياً مشاريع تعاونية أخرى يشترك فيها البرنامج الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

١٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قامت شعبة المساعدة الانتخابية، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بتوفير التمويل لدراسة معنونة "اشتراك اللاجئين والمشردين داخليا في الانتخابات الليبيرية المقبلة". وأعد الدراسة فريق السياسات

المتعلقة باللاجئين، وهو مركز لتحليل السياسات والبحوث المتعلقة بقضايا اللاجئين يوجد مقره بواشنطن العاصمة. واستهدفت الدراسة تحقيق غرضين، هما: (أ) تحديد وتحليل التحديات القائمة أمام احتمال اشتراك اللاجئين والمشردين داخليا في الانتخابات الليبيرية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ١٩٩٧، و (ب) تحديد ومقارنة أوجه النجاح والفشل بشأن تمكين اللاجئين والمشردين داخليا من الاشتراك. وقد قدم النصف الأول من التقرير للنظر فيه قبل الانتخابات الليبيرية؛ أما الجزء الثاني، فسيوضع في صيغته النهائية بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

١٨ - أما رابطة السلطات الانتخابية الأفريقية، التي كان إنشاؤها إحدى النتائج التي أسفرت عنها حلقة دراسية معنية بالإدارة الانتخابية الأفريقية (انظر A/49/675، المرفق الثاني)، فقد عقدت اجتماعها التأسيسي الأول في كمبالا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وناقش المشاركون في الاجتماع مشروعا لميثاق الرابطة، وانتخاب مسؤوليها، والمهام التنظيمية والأنشطة البرنامجية المقبلة، ومصادر التمويل. وتلقى ذلك الاجتماع دعما من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، عن طريق وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ومن شعبة المساعدة الانتخابية.

جيم - الأنشطة الجارية

١٩ - تواصل شعبة المساعدة الانتخابية الاحتفاظ بقائمة لخبراء الانتخابات وفقا للمطلوب في قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦. ونظرا إلى تغير الاحتياجات إلى هؤلاء الخبراء، بذلت جهود لتوسيع نطاق القائمة ولتعريض المرشحين المقترحين لعملية فحص وتقييم منهجية للتأكد من تمتعهم بالخبرة الفنية ومن ملاءمتهم بوصفهم خبراء استشاريين محتملين للأمم المتحدة. وقد اتصلت الشعبة في الآونة الأخيرة بمجموعة مختلفة من اللجان الانتخابية الوطنية، التماسا لتوصياتها بالمرشحين الصالحين من بلدانها.

٢٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات، بما في ذلك المساهمات العامة والمخصصة، ما مجموعه ٢٦٢ ٣٦٤ ١ دولارا. غير أن نسبة كبيرة من هذه الأموال مخصصة لمشاريع محددة.

٢١ - وحسبما ورد في التقرير السابق الصادر عن الأمين العام (A/50/736)، خططت شعبة المساعدة الانتخابية لإصدار سلسلة من الورقات التقنية وإعداد عدة أدلة تنفيذية. وكخطوة أولى، نظمت الشعبة في شباط/فبراير ١٩٩٦ اجتماع مائدة مستديرة دوليا بشأن بعثات التنسيق والدعم لجمع شمل الخبراء في هذا الميدان لمناقشة أوجه القوة والضعف في هذا الشكل من أشكال المساعدة الانتخابية. وكانت هذه المناقشات أساسا لإعداد دليل ميداني بشأن بعثات التنسيق والدعم، استعرضه المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة، وطرح منذ ذلك الحين في الميدان بوصفه مرجعا نموذجيا لتنفيذ بعثات التنسيق والدعم.

٢٢ - كما أعد دليل بشأن تنفيذ بعثات تقييم الاحتياجات وجرى استعراضه مع البرنامج الإنمائي وغيره من الوكالات ذات الصلة. وفي المستقبل القريب، سيدخل هذا الدليل إلى حيز الاستخدام الميداني الفعلي. وفي الوقت نفسه، تعرضت المبادئ التوجيهية المقررة للمساعدة الانتخابية لمزيد من الاستعراض والتكيف، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، لكفالة استمرار جدواها مع تطور الحاجة إلى المساعدة الانتخابية.

٢٣ - ومنذ إنشاء شعبة المساعدة الانتخابية في عام ١٩٩٢، اكتسبت الأمم المتحدة قدرا مهما من الخبرة في توفير المساعدة الانتخابية في سياق بعثات حفظ السلام. وسعى إلى تقييم تلك الخبرة وتحسين الأداء مستقبلا بناء على التجارب السابقة، عقدت الشعبة وإدارة عمليات حفظ السلام مناقشات أولية بشأن الاضطلاع بمشروع محتمل، يسمى "مشروع الدروس المستفادة"، لدراسة الخبرات المكتسبة في ميدان المساعدة الانتخابية في سياق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويهدف هذا المشروع إلى التعرف على أوجه القوة والضعف في الفترة الماضية ومساعدة المنظمة على تحسين أدائها في بعثات حفظ السلام المقبلة.

٢٤ - ومنذ إنشاء شعبة المساعدة الانتخابية، وهي تعد شهريا دراسة استقصائية لأنشطة المساعدة الانتخابية، عنوانها "أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة". وهذه الدراسات الاستقصائية يجري تجميعها بصفة منتظمة في تقرير سنوي، ويمكن الحصول عليها لدى طلبها من الشعبة.

ثالثا - خبرات الأمم المتحدة

ألف - البعثات الرئيسية للأمم المتحدة

٢٥ - قدمت الأمم المتحدة في خلال السنتين الماضيتين المساعدة الانتخابية في سياق عمليتين لحفظ السلام، هما: إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وكما ذكر أعلاه، تَمَّت جهود الأمم المتحدة في كلتا الحالتين بالمساعدة المقدمة من المنظمات الإقليمية ذات الصلة (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).

٢٦ - وقد أنشئت الوحدة الانتخابية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ للاضطلاع بالولاية المسندة إلى الإدارة الانتقالية في مجال مساعدة السلطات المحلية المختصة على إجراء الانتخابات لجميع هيئات الحكم المحلي. ونفذ الموظفون الانتخابيون الميدانيون التابعون للإدارة الانتقالية قدرا كبيرا من الأعمال الميدانية اللازمة للانتخابات قبل إنشاء اللجان الانتخابية المحلية، كما قاموا بمهمة الخبراء الاستشاريين لأعضاء اللجان. وأجريت الانتخابات المتعلقة بـ ٢٨ مجلسا من المجالس البلدية ومجالس المدن في المنطقة التي تديرها الإدارة الانتقالية، في آن واحد مع الانتخابات المحلية التي أجريت على نطاق البلد كله في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأعلنت النتائج

الرسمية للانتخابات في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وصدق عليها رئيس الإدارة الانتقالية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٧. وبعد أن أعلنت حكومة كرواتيا أن الانتخابات الرئاسية ستجري في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، واصلت الإدارة الانتقالية توفير المساعدة التقنية والدعم السوقي للسلطات الانتخابية وحشدت مراقبين من الإدارة الانتقالية لرصد الانتخابات الرئاسية. وبعد أن أتمت الوحدة الانتخابية التابعة للإدارة الانتقالية ولايتها الانتخابية، أغلقت في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٧ - وأجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيريا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بنشر ما يزيد على ٣٠٠ من المراقبين الدوليين، اضطلاعا بولايتها المتعلقة بالتحقق. واستأنف البرنامج الإنمائي تقديم مساعداته التقنية للجنة الانتخابية بدءاً من آذار/مارس ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن نحو ٢٣ من مراقبي الأمد المتوسط بدأوا يصلون في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٧، لم تبدأ عملية التسجيل حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧. غير أن حضورهم المبكر أتاح للمكتب الانتخابي التابع للبعثة متابعة وتقييم العملية الانتخابية بأسرها على نحو شامل. ووصل معظم المراقبين قبل الانتخابات بأسبوع واحد تقريبا، ثم غادروا البلد في غضون بضعة أيام من إعلان نتائج الانتخابات. وبالإضافة إلى المراقبة الدولية، أجرت الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة حصراً سريعاً أكدت به صحة النتائج الرسمية للانتخابات. للاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن أنشطة البعثة المتعلقة بالانتخابات (انظر S/1997/643).

باء - تقديم الدعم للمراقبين الدوليين

٢٨ - منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قامت الأمم المتحدة بتنسيق المراقبين الدوليين للانتخابات في أذربيجان، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجزائر، وجزر القمر، وسيراليون، وقيرغيزستان، ومالي. وفي الآونة الأخيرة، بدأت الأمم المتحدة في التقيد كثيراً بتوفير الدعم السوقي، وذلك قرب يوم الانتخاب نفسه لنشر المراقبين الدوليين العاملين لأمد قصير الذين تكفلهم الدول الأعضاء. وذلك يمثل تكييفاً لمهمة التنسيق والدعم المعتادة، التي تستتبع تقديم الدعم للمراقبة الشاملة الطويلة الأمد، التي تبدأ بالتسجيل وتستمر لغاية الحملة الانتخابية ويوم الانتخاب وإعلان نتائج الانتخابات.

جيم - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

٢٩ - منذ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بدأت الأمم المتحدة تتلقى عدداً متزايداً من طلبات الحصول على المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وقد قدمت المشورة والمساعدة إلى نحو ١٧ دولة من الدول الأعضاء بشأن مسائل مثل تنظيم الانتخابات وميزانياتها، والمشتريات، وقوانين الانتخاب، والتسجيل، والتدريب، والحوسبة، والنظم الانتخابية المقارنة. وتقدم المساعدة التقنية في معظم الحالات عن طريق شعبة المساعدة الانتخابية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تبعاً لنوع المساعدة المطلوبة.

٣٠ - وقد ازداد الطلب على المساعدة الانتخابية بسبب انتقال أغلبية الدول الطالبة للمساعدة من إجراء الانتخابات لأول مرة أو بصفة انتقالية إلى تنظيم الانتخابات للمرة الثانية وللمرة الثالثة. وكما ذكر في التقرير السابق، تتسم المساعدة التقنية بوجه عام بأنها فعالة من حيث التكلفة وقصيرة الأمد وتستهدف زيادة الخبرة الفنية بشأن عنصر محدد من عناصر تنظيم الانتخابات. وذلك الاتجاه إيجابي في جوهره، فهو يظهر التقدم الذي تحرزه حاليا دول أعضاء كثيرة في التعرف على أوجه الضعف في نظمها الانتخابية القائمة والتماس المساعدة لتعزيز قدراتها في مجال تنظيم الانتخابات الدورية وإدارتها.

دال - المتابعة والإبلاغ

٣١ - على الرغم من أن الأمم المتحدة قدمت أحيانا مراقبا أو اثنين لعمليات المراقبة المحدودة القصيرة الأمد، تبين أن نمط المساعدة الانتخابية هذا محدود القيمة. فإيفاد هؤلاء المراقبين وإعداد تقرير داخلي يترتب عليهما تكبيد المنظمة تكاليف من الموارد المالية وموارد الموظفين دون أن تتحقق فائدة ملموسة للبلد الطالب للمساعدة. ومن ثم، ينبغي ألا يؤذن بتقديم هذا الشكل من أشكال المساعدة إلا في حالات خاصة. ويمكن الاطلاع على مزيد من الآراء بشأن هذا الشكل من أشكال المساعدة في تقرير سبق أن أصدره الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/49/675).

رابعا - تأملات بصدد النشاط مستقبلا

٣٢ - لقد ولت الموجة الأولى من الانتخابات الديمقراطية التي جرت للمرة الأولى في عديد من الدول الأعضاء. وليس هناك اليوم سوى القليل نسبيا من حالات الصراع التي تستدعي إجراء الانتخابات كعنصر من عناصر عملية صنع السلام. ولذلك، ينبغي التشديد الآن على استدامة العملية الانتخابية، وعلى مساعدة مديري الانتخابات على التخطيط لها وإجرائها بكفاءة على نحو محقق لفعالية التكاليف. كما يسهم ازدياد الاكتفاء الذاتي لدى الإدارات الانتخابية في تحقيق مصداقية العملية، الأمر الذي يقلل مما تصور سابقا من احتياج إلى مراقبين انتخابيين دوليين. ويمثل إنشاء مؤسسات انتخابية دائمة وتعزيز مصداقية العملية الانتخابية عنصرين أساسيين من عناصر إيجاد نظم انتخابية مستدامة.

٣٣ - واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء المتغيرة، يجب على الأمم المتحدة أن تستحدث أشكالا جديدة من المساعدة تمثل استجابة فعالة. وثمة حاجة إلى إعادة تقييم أشكال المساعدة التي جرت العادة في الماضي على تقديمها، وإلى تكييفها لتلائم المطالب الشديدة التحديد لدى مديري الانتخابات الذين يزدادون استنارة ومقدرة. ومراقبة الانتخابات، التي ربما تكون أكثر أشكال المساعدة الدولية شيوعا، قد لا تكون مناسبة كأشكال المساعدة الأخرى. ولا بد لبعثات تقييم الاحتياجات أن تشرك ممثلي الحكومات الطالبة في حوار فعال لتحديد الاحتياجات الأشد إلحاحا وما سيقدم من أشكال المساعدة الأشد فعالية. ويلزم أن تكون الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة المساعدة الانتخابية، مستعدة لدعم المشاريع الميدانية على آجال أطول مع إيلاء المزيد من العناية لتحقيق نتائج محددة ولما ينشأ عن ذلك من احتياجات إضافية.

٣٤ - ورغم أن مساعدات الأمم المتحدة الانتخابية قد وجهت على الدوام نحو بناء القدرات الوطنية، يجب إيلاء المزيد من العناية إلى ضمان الدعم المحلي لجميع الجوانب التي ينطوي عليها تنظيم الانتخابات وإدارتها. فلبناء القدرة المحلية أهميته، لا من حيث الدراية الفنية وحدها بل ومن حيث شراء المواد الانتخابية أيضا. ففي الماضي، كان الشراء ينطوي غالبا على مشتريات من الخارج نتيجة لضغوط الوقت وللتسهيلات المقدمة من المانحين، أو نتيجة لأي من الاعتبارين. إلا أنه ينبغي لأية إدارة انتخابية أن تكون قادرة على تنظيم الانتخابات وإجرائها فيما بعد دون الحاجة إلى أي من أشكال التدخل الدولي. وقد كان التقدم المحرز نحو بناء القدرات المحلية حقيقيا ملموسا. ولكن الانتخابات لن تكون مستدامة إلا إذا انتهى الاعتماد على المساعدة الخارجية - سواء للحصول على الدراية الفنية التنظيمية أو الدعم المالي أو الشراء الفعلي للمواد الانتخابية.

٣٥ - وقد ساعدت الأمم المتحدة عددا لا بأس به من البلدان على الانتقال من مرحلة انتخابات التعددية الحزبية الجارية لأول مرة إلى مرحلة تخطيط الجيلين الثاني والثالث من الانتخابات. إلا أنه مع تقدم هذه البلدان على الطريق يجب على المنظمة، هي الأخرى، أن تخطو قدما إلى الأمام، ساعية دائما إلى التعرف على طرائق جديدة لخدمة دولها الأعضاء بصورة فعالة. وتجميع المعلومات والبيانات عن الانتخابات وإدارتها، ثم تقاسم هذه المعلومات والبيانات، يمثلان خدمة جديدة هامة تعمل الأمم المتحدة على تقديمها. كما تدعو الحاجة إلى استحداث أشكال جديدة من المساعدة المباشرة، وإن كانت الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء إلى أن يصبح الدعم الخارجي غير لازم.

المرفق

حالة طلبات المساعدة الانتخابية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

استناداً إلى المعلومات الواردة حتى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يرد أدناه، حسب البلدان المرتبة أبجدياً، موجز لأنشطة المساعدة الانتخابية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة فيما بين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونوع المساعدة المقدمة موضح بين قوسين^(١).

أذربيجان

بناءً على طلب من الحكومة (ورد في حزيران/يونيه ١٩٩٥)، أنشئت بعثة المراقبة الانتخابية المشتركة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في أذربيجان لكي تنسق أنشطة المراقبين الدوليين الموجودين لمراقبة الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ١٢ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد نشر أكثر من ١٠٠ مراقب دولي من ٢٥ بلداً خلال الجولة الأولى، وأكثر من ٢٠ مراقباً دولياً خلال الجولة الثانية. وفيما بعد، قُدم تقرير شامل بوصفه وثيقة من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة (تنسيق ودعم).

أرمينيا

في تموز/يوليه ١٩٩٦، دعا رئيس لجنة الانتخابات المركزية في أرمينيا الأمين العام إلى إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة لمراقبة انتخابات الرئاسة المقرر عقدها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وطلب من منسق الأمم المتحدة المقيم أن ينسق أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم المساعدة إلى العملية الانتخابية. ولم تَلب الدعوة نظراً لعدم كفاية المهلة السابقة اللازمة لمراقبة العملية الانتخابية مراقبة شاملة.

ألبانيا

في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تلقى الأمين العام رسالة من بعثة ألبانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة تدعو الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين لانتخابات الإعادة المقرر إجراؤها ببعض الدوائر الانتخابية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ونظراً لضيق الوقت، لم تَلب الأمم المتحدة الدعوة.

(١) للإطلاع على تعاريف لأنواع الردود السبعة المختلفة التي يحتمل أن ترد بها الأمم المتحدة على طلبات المساعدة الانتخابية، انظر المرفق الثالث بالوثيقة A/49/675.

أوغندا

في إطار أحكام مشروع البرنامج الإنمائي UGA/95/003، الذي بدأ في عام ١٩٩٥ وتنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، قدمت الأمم المتحدة التعاون التقني إلى السلطات الانتخابية في أوغندا للإعداد للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ والانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. (مساعدة تقنية)

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إثر طلب آخر قدمته الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أوفد الأمين العام وفدا من الأمم المتحدة، مؤلفا من اثنين من موظفي الأمم المتحدة، لمتابعة الانتخابات الرئاسية وتقديم تقرير إليه بشأن إجراء هذه الانتخابات ونتائجها. كما قدم الفريق المساعدة للمراقبين الدوليين الموجودين في فترة الانتخابات. (متابعة وتقرير)

باكستان

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، طلبت حكومة باكستان من الأمين العام أن يوفد مراقبين إلى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وردت الأمم المتحدة بأنه نظرا لقصر المهلة لن تتمكن من إيفاد المراقبين.

البرازيل

بموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي BRA/93/035، سافرت إلى البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بعثة مؤلفة من مستشار انتخابي تابع لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإحصائي تصويت إلكتروني وخبير استشاري في إدارة الانتخابات لديه خبرة بتنفيذ نظم التصويت الإلكتروني، وذلك لإسداء المشورة إلى السلطات المسؤولة عن الانتخابات بشأن شراء آلات تصويت وتنفيذ نظام للتصويت الإلكتروني على الصعيد الوطني. وقدمت البعثة تقريرا (مساعدة تقنية).

بنغلاديش

في أيار/مايو ١٩٩٦، بعث وزير خارجية بنغلاديش رسالة إلى الأمين العام يطلب فيها مساعدة تقنية من الأمم المتحدة لأجل الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبناء على ذلك، أوفد إلى البلد، في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي BGD/96/011، المسمى "دعم العملية الانتخابية في عام ١٩٩٦"، كبير مستشارين تقنيين ليساعد السلطات المسؤولة عن الانتخابات. وبعد الانتخابات، ظل الخبير في البلد حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦ ليساعد على إعداد وثيقة مشروع البرنامج الإنمائي بشأن "توصيات لأجل الانتخابات الديمقراطية في بنغلاديش مستقبلا" (مساعدة تقنية).

بنما

واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الانتخابية حتى شباط/فبراير ١٩٩٦، في إطار اعتمادات مشروع البرنامج الإنمائي (PAN/93/006). (مساعدة تقنية)

بنن

في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، طلبت حكومة بنن من الأمم المتحدة إيفاد مراقبين لمراقبة انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في ٣ آذار/مارس ١٩٩٦. وردت الأمم المتحدة بأنه نظرا لانعدام المهلة السابقة لا يمكنها إيفاد مراقبين.

بوركينا فاسو

بناءً على طلب قدمته الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٦ تلتزم فيه تزويدها بمساعدة من الأمم المتحدة لتنظيم الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على التوالي، أوفدت الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٧ بعثة لتقييم الاحتياجات. ونتيجة لذلك، قدمت الأمم المتحدة، بموجب أحكام مشروع مساعدة تقنية تابع للبرنامج الإنمائي، مساعدة إلى السلطات المسؤولة عن الانتخابات انصبت أساسا على مجال التدريب (مساعدة تقنية).

وبالإضافة إلى ذلك، لم تطلب الأمم المتحدة طلبا لإيفاد مراقبين لمراقبة الانتخابات الرئاسية، كان قد ورد عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك نظرا لعدم كفاية المهلة السابقة.

تشاد

خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى السلطات الانتخابية عن طريق مشروع البرنامج الإنمائي CHD/95/004، الذي نفذته مكتب خدمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد أن ورد في شباط/فبراير ١٩٩٦ طلب من حكومة تشاد بإيفاد مراقبين إليها أوفدت الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعثة لتقييم الاحتياجات، وأوصت البعثة بتنسيق المراقبين الدوليين. وعلى هذا، اشترك مدير شعبة المساعدة الانتخابية بالنيابة في تقديم المساعدة، بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الموجودين خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ والجولة الثانية التي أجريت في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ (مساعدة تقنية وتنسيق ودعم).

الجزائر

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أوفد الأمين العام فريقاً من سبعة مراقبين لمراقبة المراحل النهائية من الحملة الانتخابية ومراقبة يوم الانتخابات. وظل المراقبون في البلد لمدة تقرب من ١٢ يوماً وقدموا تقريراً داخلياً إلى الأمين العام بعد إكمال المهمة (متابعة وتقرير).

وفي شباط فبراير ١٩٩٧، دعت حكومة الجزائر الأمين العام إلى إيفاد مراقبين لمتابعة الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واستجابة للطلب، أوفدت الأمم المتحدة بعثة تقييم إلى الجزائر في آذار/مارس ١٩٩٧. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها البعثة، أوفدت الأمم المتحدة منسقا إلى البلد في نيسان/أبريل ١٩٩٧ لتنسيق ودعم أنشطة نحو ١٠٠ مراقب دولي قدمتهم الدول الأعضاء (تنسيق ودعم).

جزر القمر

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تلقى الأمين العام رسالة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجزر القمر تطلب فيها مساعدة انتخابية للانتخابات الرئاسية. وبعد تلقي الطلب، أوفدت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ خبيراً استشارياً في المسائل الانتخابية للقيام ببعثة لتقييم الاحتياجات. وبعد ذلك، أعد الخبير الاستشاري وثيقة مشروع لمشروع البرنامج الإنمائي COI/95/007، وجرى تعيين الخبير الاستشاري للقيام بوظائف كبير الخبراء الاستشاريين التقنيين للمشروع (مساعدة تقنية).

وبالإضافة إلى ذلك، توجه نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية إلى البلد في بداية آذار/مارس ١٩٩٦ لتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الموجودين خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد أجريت الجولة الثانية في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦ (تنسيق ودعم).

وبعد ذلك، وعلى إثر ورود طلب آخر في أيار/مايو ١٩٩٦ لتقديم المساعدة في التحضير للاستفتاء على الدستور في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وللانتخابات التشريعية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية أخرى (مساعدة تقنية).

وفي طلب منفصل ورد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، دعت حكومة جزر القمر الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين لمتابعة الانتخابات التشريعية التي تقرر إجراؤها في ١ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونظراً لضيق الوقت المتاح أرسلت الأمم المتحدة رداً مفاده أنها ليست في وضع يسمح لها بإيفاد مراقبين.

جمهورية تنزانيا المتحدة

في إثر طلب مقدم من الحكومة (حزيران/يونيه ١٩٩٥)، وفي إطار أحكام البرنامج الإنمائي URT/95/006 الذي تنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وفرت الأمم المتحدة خبيرين استشاريين للمساعدة على تنسيق المراقبين الدوليين الموجودين في أثناء العملية الانتخابية. وأجريت الانتخابات في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في زنبار، وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في البلد ككل. (تنسيق ودعم)

الجمهورية الدومينيكية

في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أرسلت اللجنة المركزية للانتخابات التابعة للمجلس العسكري رسالة إلى الأمين العام تدعو فيها الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين لمراقبة الانتخابات الرئاسية في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦. ونظرا لضيق الوقت المتاح رفضت الدعوة الأمم المتحدة.

جمهورية مولدوفا

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تلقى مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة طلبا من حكومة جمهورية مولدوفا لمراقبة الانتخابات الرئاسية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ورد المركز على الحكومة بأنه ينبغي توجيه الطلب إلى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، وبأنه من المتعذر تقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان نظرا لعدم وجود مهلة كافية.

الرأس الأخضر

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أرسلت الحكومة طلبا إلى البرنامج الإنمائي تلتزم فيه مساعدة مالية لتنظيم الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر إجراء انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، على التوالي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبلغت شعبة المساعدة الانتخابية الممثل المقيم في البلد بأن الأمم المتحدة ليست في وضع يسمح لها بتقديم مساعدة مالية أو مادية من صندوق الأمم المتحدة للاستثمار لمراقبة الانتخابات.

رومانيا

في عام ١٩٩٦، تلقت الأمم المتحدة طلبين من البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة لتوفير مراقبين من الأمم المتحدة. وكانت الرسالة الأولى في أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن الانتخابات المحلية المقرر

إجراؤها في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والرسالة الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وفي كلتا الحالتين، ونظرا لقصر المهلة، لم تتمكن الأمم المتحدة من إيضاد مراقبين.

زائير: (الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية)

في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، طلبت حكومة زائير من الأمين العام تقديم مساعدة تقنية للانتخابات التي كان مقررا آنذاك إجراؤها في تموز/يوليه ١٩٩٧. وبعد إيضاد بعثتين مستقلتين لتقييم الاحتياجات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٦، وافق الأمين العام على تقديم مساعدة إلى لجنة الانتخابية الوطنية، من خلال مشروع للبرنامج الإنمائي (ZAI/96/010) ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة مساعدة انتخابية تابعة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لمتابعة التطورات في البلد وتقييم إمكانية أي مشاركة أخرى من جانب الأمم المتحدة. بيد أنه نظرا للتطورات السياسية في زائير، علق المشروع التقني في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأغلقت وحدة المساعدة الانتخابية في كينشاسا في أوائل أيار/مايو ١٩٩٧. (مساعدة تقنية)

زامبيا

في تموز/يوليه ١٩٩٦، تلقى الأمين العام رسالة من حكومة زامبيا تدعو إلى إيضاد مراقبين للأمم المتحدة إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واستجابة لذلك الطلب، أوفدت الأمم المتحدة اثنين من الموظفين لمتابعة المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية وتقديم تقرير داخلي. (متابعة وتقرير)

سان تومي وبرينسيبي

في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعثت حكومة سان تومي وبرينسيبي رسالة إلى الأمين العام دعت فيها إلى حضور مراقبين للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وردت الأمم المتحدة بأنه نظرا لقصر المهلة المتاحة وعدم توفر الموارد المالية لن تتمكن من إيضاد مراقبين.

السلفادور

تلقت الأمم المتحدة طلبين منفصلين من السلفادور لإيضاد مراقبين للانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٧. وقد أبلغت الأمم المتحدة الحكومة أنها ليست في وضع يسمح لها بإيضاد مراقبين للانتخابات.

السودان

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تلقى الأمين العام رسالة من حكومة السودان تدعو الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى في ٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وعليه، أوفدت الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ١٩٩٦، بعثة لتقدير الاحتياجات برئاسة مدير شعبة المساعدة الانتخابية بالنيابة. ولدى عودته، أبلغت الحكومة بتعذر قيام الأمم المتحدة بتوفير مراقبين لهذه الانتخابات خلال الفترة المتاحة.

سيراليون

بناءً على طلب سابق، (آذار/مارس ١٩٩٤)، بدأت الأمم المتحدة تقديم مساعدة تقنية إلى السلطات الانتخابية في سيراليون في عام ١٩٩٥، في إطار أحكام مشروع البرنامج الإنمائي SIL/95/003، الذي تنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وبالإضافة إلى المساعدة التقنية، أنشأت الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أمانة صغيرة لتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الموجودين في أثناء المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يومي ٢٦ شباط/فبراير و ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦. (مساعدة تقنية وتنسيق ودعم)

سلافونيا الشرقية (كرواتيا)

في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦) الذي أنشئت بموجبه "إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية" لفترة أولية طولها ١٢ شهراً. وشملت الولايات الممنوحة للعنصر المدني في تلك الإدارة تنظيم الانتخابات والمساعدة على إجرائها والتصديق على النتائج. وقد أنشئ العنصر الانتخابي للإدارة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وأجريت الانتخابات في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. (وللاطلاع على التفاصيل، انظر S/1996/622، و S/1996/705، و S/1996/883، و S/1997/148، و S/1997/487) (إشراف).

غابون

على إثر ورود طلب من الحكومة (أيار/مايو ١٩٩٥)، وبعد إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات (تموز/يوليه ١٩٩٥)، قدمت الأمم المتحدة خبيراً استشارياً في التدريب لمساعدة اللجنة الانتخابية على الإعداد للانتخابات التي أجريت في ١٥ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (مساعدة تقنية).

غامبيا

بعد تلقي طلب من الحكومة (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى السلطات الانتخابية من عام ١٩٩٥ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧، للتحضير للانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (مساعدة تقنية).

وبالإضافة إلى ذلك، رفضت الأمم المتحدة طلبا ورد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ يلتمس فيه إيفاد مراقبين للانتخابات الرئاسية، وذلك بالنظر إلى ضيق الوقت المتاح ولعدم وجود ظروف تساعد على القيام بذلك.

غانا

في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أرسلت الحكومة دعوة إلى الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبناء على ذلك، ووفقا لأحكام مشروع البرنامج الإنمائي GHA/96/004/A/01/01 الذي نفذته إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، توجه أحد موظفي الإدارة إلى البلد للمساعدة على إعداد وثيقة مشروع، كما أوفد خبير استشاري لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية على تنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، توجه موظفان تابعان للأمم المتحدة إلى البلد في أوائل كانون الأول/ديسمبر لمتابعة المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية وإعداد تقرير نهائي (مساعدة تقنية ومتابعة وتقديم تقارير).

غيانا

في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، طلب رئيس اللجنة الانتخابية من الأمم المتحدة أن توفد بعثة تقنية إلى غيانا لتقييم احتياجات اللجنة بالنسبة للانتخابات العامة التي تقرر إجراؤها في عام ١٩٩٧. وعلى ذلك، توجه إلى البلد موظف من شعبة المساعدة الانتخابية لتقييم الاحتياجات التقنية للجنة والتوصية بخطة عمل وحد زمني لإجراء الانتخابات العامة. وقد قدم تقرير عن البعثة. وحسبما أوصت الشعبة، أعد بعد ذلك أحد موظفي إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية اقتراحا بميزانية تفصيلية، كي ينظر فيه مجتمع المانحين. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٦، تقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى السلطات الانتخابية من خلال مشروع البرنامج الإنمائي GUY/96/001 (مساعدة تقنية).

غيانا الاستوائية

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تلقت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غيانا الاستوائية من الحكومة طلبا يدعو الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٥ شباط/فبراير. وقد ردت الأمم المتحدة بأنها نظرا لضيق الوقت المتاح لن تتمكن من تنظيم بعثة مراقبة فعالة.

فيجي

بعد تلقي طلب من رئيس لجنة مراجعة الدستور في فيجي (تموز/يوليه ١٩٩٥) التماسا للمساعدة على تحديد خبراء في النظم الانتخابية وطرائق "تقاسم السلطة" في المجتمعات المتعددة الإثنيات وعلى دعم مالي، إن أمكن، أوصت الأمم المتحدة خمسة خبراء بإعداد ورقات بتمويل من الأمم المتحدة. وقد قدمت الورقات إلى اللجنة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ (مساعدة تقنية).

قيرغيزستان

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلبت حكومة قيرغيزستان من الأمم المتحدة الحصول على مساعدة لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وعلى هذا، أوفدت الأمم المتحدة خبيراً استشارياً في بعثة لتقييم الاحتياجات وتقديم اقتراح بشأن مشروع عام. وقد أعد مشروع للبرنامج الإنمائي لينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كما أوفد خبير استشاري لتقديم المساعدة إلى لجنة الانتخابات وللقيام، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بإنشاء بعثة مشتركة لمراقبة الانتخابات من أجل تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وقدمت البعثة المشتركة تقريرها (مساعدة تقنية وتنسيق ودعم).

كمبوديا

في أيار/مايو ١٩٩٦، بعثت حكومة كمبوديا رسالة إلى ممثل البرنامج الإنمائي المقيم، تطلب فيها مساعدة انتخابية بصدد الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٨. وفي أعقاب زيارة قام بها مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون السياسية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وبعثة لتقييم الاحتياجات، برئاسة الأمين العام المساعد المسؤول عن إدارة الشؤون السياسية وعضوية موظف كبير من شعبة المساعدة الانتخابية وخبير استشاري، اضطلع بها في آب/أغسطس ١٩٩٦، قُدم تقرير يتضمن عدة توصيات بشأن المساعدة التقنية التي يحتمل أن تقدمها الأمم المتحدة. واستناداً إلى ذلك التقرير وإلى طلب لاحق ورد من الحكومة ومن ممثل البرنامج الإنمائي المقيم، أوفدت الأمم المتحدة خبيراً استشارياً انتخابياً في آب/أغسطس ١٩٩٧ ليقدم المساعدة التقنية إلى السلطات المسؤولة عن الانتخابات فيما يختص بالتحضير لها (مساعدة تقنية).

كوت ديفوار

بعد ورود طلب من الحكومة (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، أوفدت الأمم المتحدة إلى البلد في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مستشاراً لتنسيق المراقبين الدوليين للانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٢ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وللانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد قُدم فيما بعد تقرير داخلي (تنسيق ودعم).

الكونغو

في آذار/مارس ١٩٩٧، أرسلت حكومة الكونغو إلى الأمم المتحدة، عن طريق الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي طلبا تلتزم فيه مساعدة تقنية ومادية من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧. وفيما بعد، ورد في أيار/مايو ١٩٩٧، طلب لإيفاد مراقبين. وبعد أن أجرت شعبة المساعدة الانتخابية تقييما للاحتياجات في أيار/مايو ١٩٩٧، ونتيجة للوضع السياسي السائد في البلد، رفضت الأمم المتحدة ذلك الطلب.

ليبيريا

في خلال عام ١٩٩٦، استبقت الأمم المتحدة موظفا لشؤون الانتخابات ضمن عنصر المساعدة الانتخابية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لكي يتابع المراحل التحضيرية للعملية الانتخابية، ويسدي المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل الانتخابية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، فإن مشروع البرنامج الإنمائي LIR/92/001، الذي تنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، قد دخل طور التشغيل لفترة قصيرة امتدت من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦، حينما توقف عن الاستمرار بسبب التطورات السياسية في ذلك البلد. وفيما بعد، ووفقا لاتفاقات أبوجا التي أعيد إحياؤها، حدد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيريا موعد جديد، هو أيار/مايو ١٩٩٧. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بعثت حكومة ليبيريا رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها أن توفد الأمم المتحدة فريق مسح تقني يقوم، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الوطنية في ليبيريا، بإعداد دراسة عن إجراء الانتخابات العامة. وقد اضطلع بالبعثة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وقدمت تقريرا. واستؤنف مشروع البرنامج الإنمائي للمساعدة التقنية في أوائل عام ١٩٩٧، وبدأ نشر عنصر المساعدة الانتخابية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في آذار/مارس ١٩٩٧. وأجريت الانتخابات في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. (للاطلاع على تفاصيل أوفى، انظر S/1997/643). (تحقق ومساعدة تقنية)

ليسوتو

في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ طلبت حكومة ليسوتو من الأمم المتحدة مساعدة انتخابية لتنظيم الانتخابات البرلمانية التي تقرر إجراؤها في أيار/مايو ١٩٩٨. وعلى هذا، قام موظف من شعبة المساعدة الانتخابية ببعثة لتقييم إمكانية اشتراك الأمم المتحدة وقدم تقريرا إلى منسق أنشطة المساعدة الانتخابية. وتبحث الأمم المتحدة في إمكانية تقديم مساعدة تقنية إلى السلطات الانتخابية (مساعدة تقنية).

مالي

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بعثت حكومة مالي رسالة إلى الأمين العام تطلب تقديم المساعدة في العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٧. وعقب تقييم للاحتياجات أجرته شعبة المساعدة الانتخابية في شباط/فبراير ١٩٩٧، أوفدت الأمم المتحدة، في آذار/مارس ١٩٩٧، خبراء استشاريين لشؤون التدريب، وعد الأصوات، والتنسيق بين المراقبين، في إطار أحكام مشروع البرنامج الإنمائي (MLI/97/002). وأجريت الانتخابات التشريعية في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، لكنها أبطلت فيما بعد بسبب المشاكل الخطيرة التي واجهت عملية إجراء الانتخابات. وأجريت الانتخابات الرئاسية في ١١ أيار/مايو ١٩٩٧، والانتخابات التشريعية في ٢٠ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس ١٩٩٧. (مساعدة تقنية وتنسيق ودعم)

مدغشقر

في إثر طلب قدمته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أوفدت الأمم المتحدة اثنين من الموظفين لمتابعة المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية التي أفضت إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقدم الموظفان تقريراً داخلياً لدى إنجاز مهمتهما. (متابعة وتقرير)

المكسيك

في خلال عام ١٩٩٦، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الانتخابية إلى المعهد الانتخابي الاتحادي في إطار أحكام مشروع البرنامج الإنمائي MEX/94/001، الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونظمت شعبة المساعدة الانتخابية إيفاد بعثتين إلى المكسيك في عام ١٩٩٦ للإعداد لمجموعة من الأنشطة يشارك في الاضطلاع بها كل من الشعبة والمعهد خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وتضمنت الخطة حلقات تدريبية، وإعداد كتيبات بشأن المراقبة الانتخابية، وإجراء دراسات شاملة عن النظام الانتخابي في المكسيك. (مساعدة تقنية)

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ في أيار/مايو ١٩٩٧، مشروع البرنامج الإنمائي MEX/97/005/A/01/99 لتوفير الدعم المالي للمنظمات الوطنية المراقبة للعملية الانتخابية، التي توجت في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ بانتخاب مجلسي النواب والشيوخ. وقام بتنسيق المشروع أحد موظفي شعبة المساعدة الانتخابية. (مساعدة تقنية)

النيجر

في إثر طلب للمساعدة الانتخابية قدمته الحكومة في آذار/مارس ١٩٩٦، أوفدت الأمم المتحدة إلى النيجر بعثة لتقييم الاحتياجات، يرأسها نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية، قدمت تقريراً مشفوعاً بتوصيات. وفي إطار مشروع للبرنامج الإنمائي (NER/94/007) قائم بالفعل وتولى تنفيذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية أخرى إلى لجنة الانتخابات الوطنية. وبالإضافة

إلى ذلك، طلبت حكومة النيجر من الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ أن تقوم بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الموجودين في أثناء الانتخابات الرئاسية المعقودة في ٧ تموز/يوليه (ال الجولة الأولى) و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (ال الجولة الثانية). ونظرا لقصر المهلة، لم تتمكن المنظمة من الرد بالإيجاب. بيد أن البرنامج الإنمائي قدم مساعدة سوقية محدودة إلى المراقبين الدوليين. (مساعدة تقنية)

هايتي

واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الانتخابية في هايتي طوال عام ١٩٩٦ وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كما أجريت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ انتخابات لاختيار ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء المجالس الفرعية المحلية وعضوين للجمعية الوطنية (مساعدة تقنية).

اليمن

في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعث رئيس اللجنة الانتخابية العليا بطلب إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن لالتماس مساعدة الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي أثر توصية لبعثة لتقدير الاحتياجات أوفدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أوفدت الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ خبيرا لتقديم المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية. (مساعدة تقنية)

وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من الحكومة، أوفدت الأمم المتحدة اثنين من موظفي إدارة الشؤون السياسية لمتابعة المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية وتقديم تقرير بشأن إجراءات ونتائجها. (متابعة وتقرير)

* * *

الانتخابات الفلسطينية

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تلقى الأمين العام دعوة من البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في مراقبة الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وجدير بالملاحظة أن الاتفاق المتوصل إليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد عين الاتحاد الأوروبي منسقا. وفي ظل هذه الظروف، قدمت الأمم المتحدة، عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بعض الدعم السوقي للعملية الانتخابية. ولم يشترك مراقبون من الأمم المتحدة.

— — — — —